

كتب فوجيه

تأملت
في الميثاق الوطني

بمقام
محمود الشرقاوي

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
يحيى بن
الأسكندرية

كتب قومية

ثلاث في الميثاق الوطني

بمقام
محمود الشرقاوي

مقدمة

افى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢، قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الميثاق الوطنى للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية والميثاق ليس برنامجا كبرامج الاحزاب السياسية ، اذ ليس فى البلاد اليوم احزاب يمكن أن تعتبر الميثاق برنامجا سياسيا لها ، ومن المتفق عليه أن الاتحاد القومى ليس حزبا شبيها بالاحزاب الواحدة التى تقوم عليها بعض النظم فى الشرق والغرب فالعضوية فيه ليست مقصورة على فريق من المواطنين دون فريق ، ودوره فى توجيه الحياة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يقارن مثلا بدور الاحزاب الشيوعية فى ظل الديمقراطيات الشعبية .

وفضلا عن ذلك فلو أريد بالميثاق أن يكون برنامجا للاتحاد القومى ، لوضعه المؤتمر العام للاتحاد القومى ، ولما دعى له مؤتمر وطنى خاص .

اذن ما هو هدف الشعب وحكومته من وضع الميثاق ؟

لقد قطعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عشر سنوات أحدثت فيها تغييرات جذرية فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .

ومن المؤكد أن الشعب ، وقد عانى فى الماضى من الاستعمار والاقطاع والظلم والتخلف الشئ الكثير كان يريد الثورة التى حدثت ، وعلى النحو الذى حدثت به . واندفعت الثورة منذ قيامها تهدم القديم الفاسد وتبنى المجتمع من جديد على أسس جديدة ، على أساس من الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية .

وكان ضروريا فى مثل هذه الظروف الحاسمة التى نعيد فيها بناء المجتمع على أسس جديدة ، أن نحدد معالم الطريق الذى نسير فيه وان نحدد المبادئ التى نقيم عليها هذا المجتمع ، كان من

الضرورى اذن فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا ، أن نضع ميثاقا وطنيا يضم هذه المبادئ وكان من الضرورى كذلك أن نرجع الى الشعب ليحدد بنفسه هذه المبادئ التى يريد أن يتخذها أساسا لمستقبله ، ذلك أن الشعب هو صاحب الحق فى تقرير مصيره .

فالميثاق الوطنى اذن تركيز لمبادئ الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وتوضيح لكيفية وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ وليس شك أن الدستور الجديد سوف يوضع على هدى تلك المبادئ ويتقيد بها . ولا يقتصر أثر الميثاق على الجمهورية العربية المتحدة ولو أنه صدر باسم الشعب العربى فى الجمهورية العربية ، ولكنه رسم طريق المستقبل أمام الشعوب العربية وأثار لها السبيل لتحقيق مجتمع افضل ترفرف عليه الرفاهية ، وبه يتم لها فى ظلاله وحدتها السياسية الشاملة .

الباب الاول

نظرة عامة

شرح الباب الاول من مشروع ميثاق العمل الوطنى كيف بدأ الشعب العربى فى مصر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى وسط ظروف قاسية مرحلة رائعة فى تاريخ كفاحه ، وكيف استطاعت ادارة هذا الشعب أن تمضى بقدّم ثابتة ، وإيمان عميق وعزيمة قوية نحو تحقيق حياة أفضل ومستقبل أرغد وأرحب ، بعيدا عن التخلف والاستغلال بصوره المادية والمعنوية جميعا .

أسباب التخلف :

ان أسباب التخلف هي :

أولا : الاستعمار الأجنبى الذى كان يربض على أرض الوطن بقواته العسكرية .

ثانيا : الاسرة المالكة الدخيلة . التى كانت تستهدف رعاية مصالحها الذاتية وتهمل مصالح الشعب .

وليس شك فى ان الاستعمار قد دخل مصر لحماية عرش الحاكم الدخيل من ثورة الشعب ومن هنا شعرت الاسرة المالكة أن مصالحها قد ارتبطت ببقاء الاستعمار فى أرضنا ووجوده ضمان لبقائها ، فتحالفت معه ضد مصالح الشعب .

ثالثا : كان الاقطاع يمتص دماء الفلاحين . . وكان رأس المال يمارس الوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعد ان تمكن من السيطرة على الحكم وأخضعه لخدمته .

رابعاً : كانت القيادات السياسية قد تخلت عن أهداف كفاحها ، وأغراها بريق المصالح الخاصة ، بل لقد استخدمها أعداء الشعب لتكون قناعاً تتستر من ورائه الديمقراطية الزائفة .

وكذلك حاولت القوى المعادية للشعب إضعاف الجيش وصرفه عن مؤازرة الكفاح الوطنى ، بل وكادت أن تصل إلى استخدامه فى تهديد هذا الكفاح وقمعه .

الادارة الثورية :

ورغم هذا كله مضى الشعب العربى فى مصر على طريق الثورة مصمماً فى عزم أكيد على احراز النصر وتجلت قوة ارادته الثورية عندما بدأ الزحف دون تنظيم سياسى ودون نظرية كاملة للتغيير الثورى .

واسترشد الشعب فى كفاحه بالمبادئ الستة التى استوحيتها الثورة من رغبات الشعب المكافح وهى :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الاقطاع .
- ٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٤ - اقامة عدالة اجتماعية .
- ٥ - اقامة جيش وطنى .
- ٦ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الشعب المعلم :

وكانت هذه المبادئ نورا يهذى الطلاب الثورية التى عملت من أجل خدمة أهداف النضال الشعبى ، وأخذ الشعب المعلم يطور هذه المبادئ ويحركها بالتجربة الحية والممارسة الفعلية وبالتفاعل العميق مع التاريخ القومى لكى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها الكبرى .

كما اخذ الشعب يلقي انطلائع الثورية آماله الكبرى ، وبفضل وعيه وايمانه العميق استطاع أن يحافظ على هذه المبادئ ويحميها ، وأن يهزم كل محاولات الأعداء للنيل من طلائع الثورية ، وأن يقاوم كل انحراف ينشأ عن النسيان أو الغرور .

ولقد أكدت هذه الإرادة الصلبة الصادقة للثورة لدى الشعب العربى فى مصر أن احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة ينبغي أن تكون الأساس للتغيير الثورى ، وقد تمكنت هذه الإرادة من أن تفخر طاقات العمل المثمر ولم تعرض عزتها وكرامتها للامتهان باللجوء الى طريق البحث عن عطاء الغير وتبرعه .

دروس من التجربة :

ولقد أثبتت التجربة التى خاضها الشعب المصرى منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ما يلى :

أولا : ان الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة الشاملة
ثانيا : ان الشعب المصرى تمكن فى حقبة قصيرة من الزمان أن يهزم أعداء ثوراته المتعددة ..

ثالثا : ان الشعب المصرى وضع حدا لنشاط طبقات من المجتمع القديم كانت تحتذى بالتظاهر بالاشتراك معه فى الكفاح ضد الاستعمار فى حين كانت مصالحها ترتبط ببقاء الاستعمار .

رابعا : ان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير لم يغيب عن باله ان الرأسمالية المحلية الكبيرة تمكنت فى ظروف ثورات وطنية عديدة ان تحول نتائج الثورة الى ثروة كبيرة لها .

خامسا : ان الشعب المصرى فى ثورته الأصلية تمكن من ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت فيه هذه الاحتكارات تتصور ان الشعب لن يتعرض لها بسبب حاجته الشديدة الى نشاط ما تملكه رموس الاموال .

سادسا : ان هذه الثورة الأصلية هى التى مكنت الشعب

المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج من ان يتأكد اولاً من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

سابعاً : ان الشعب المصرى أبان كفاحه ضد محاولات الرأسمالية ان تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها ورفض دكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الحققة .

ثامناً : ان الشعب المصرى قد عقد العزم على أن تسود المجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة على أساس قيم أخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة .

العمل العظيم :

ولكن كيف تم تحقيق هذا العمل العظيم ؟

لقد تحقق هذا العمل العظيم بفضل عدة ضمانات استطاع ح الشعبى أن يوفرها وهى :

١ - ارادة التغيير الثورى التى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

٢ - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة ، لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى الشرعى وهى مصالح الجماهير .

٣ - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان وقوة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

٤ - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية يأخذ منها ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

٥ - ايمان عميق بالله وبرسله ورسالاته المقسمة التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان .

أصداء التجربة :

وليس من شك في أن أعظم تقدير لكفاح الشعب العربى فى مصر ، أن تجربته الرائعة استطاعت أن تؤثر فى حياة أمتة العربية .
وحركت احتمالات الثورة فى أنحاء الوطن العربى وكان صدى التجربة فى العالم العربى قوة جديدة تدعم كفاح شعب مصر من أجل تحقيق جميع الاهداف . مما يبرهن على وحدة شعوب الامة العربية وتحمل الشعب العربى فى مصر واجب وضغ انتصاره فى خدمة حركة التحرير الشامل فى أنحاء العالم العربى .

كذلك كان لانتصار الشعب العربى فى مصر آثاره البعيدة المدى على حركة التحرير فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ولقد أضاعت معركة السويس الطريق أمام كل الشعوب التى تكافح من أجل حقها فى الحرية وفى الحياة الكريمة ، وأكدت لها أنها قادرة على الثورة ، بل ان الثورة هى طريقها الوحيد .

الباب الثاني

فى ضرورة الثورة

يبين الباب الثانى من ميثاق العمل الوطنى ، كيف أن التجربة قد برهنت على أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع الكفاح العربى أن ينتقل من الماضى بما ساد من تفكك وتخلف واستغلال الى مستقبل مشرق حافل بالعدالة الاجتماعية والرفاهية والرخاء . وحتى يمكن أن تنطلق فى سرعة كى تلحق بركب الامم التى سبقتنا فى مراحل العلم والتقدم . ويتضح هذا بجلاء فيما يلى :-

أولا : أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تتمكن بها الامة العربية من أن تخلص نفسها عن القيود والاصفاد التى كبلتها .

ثانيا : الثورة هى الطريق الوحيد لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الامة العربية وغيرها من الامم التى لم تستكمل نموها . هذا التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على زيادة الفوارق بين التقدم والتخلف .

ثالثا : أن الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تستطيع به الامة العربية أن تنتقل بين ما كانت فيه ، وبين ما تتطلع اليه .

أسلحة الثورة :

ومن أجل أن تحرز الثورة العربية النصر وتحقق أهدافها وتحطم جميع الاعداء الذين يعترضون طريقها يجب أن تكون أسلحتها :-

١ - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والناجم من المناقشة الحرة التى تتمرد على سيطرة التعصب والارهاب .

٢ - الحركة السريعة الطليقة .

٣ - الوضوح فى رؤية الاهداف ، ومتابعتها وتجنب الاشتغال عنها باتجاهات فرعية .

أهداف الثورة :

ان أهداف الثورة هى :-

١ - حرية الوطن والمواطن .

٢ - الاشتراكية التى تعنى الكفاية والعدل ، وهى فى نفس الوقت وسيلة وغاية .

٣ - الوحدة التى تستهدف أن تعيد للأمة العربية كيانها الذى مزقه أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

والثورة العربية تتحمل الآن مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الاهداف وسط التغيرات التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :-

١ - اشتداد قوة الحركات التحررية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وانتصارها فى معارك عدة ضد الاستعمار مما جعل لها تأثيرا عالميا فعلا .

٢ - ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

٣ - التقدم فى ميادين العلم ووسائل الانتاج ، وأسلحة الحرب ، والتغيير الاساسى فى وسائل المواصلات مما أسقط الحواجز بين الأمم .

٤ - وقد نتج عن هذا كله زيادة أهمية القوى المعنوية فى العالم كالأمم المتحدة والدول غير المنحازة ، وقوة الراى العلم العالمى .

كما اضطر الاستعمار الى اللجوء الى محاولات السيطرة على

الشعوب من الداخل واقامة التكتلات الاقتصادية والاحتكارية ،
وشن معارك الحرب الباردة وذلك لتشكيك الامم الصغيرة في قدرتها
على تطوير نفسها والعمل من أجل التقدم في مختلف الميادين .

طريق الحرية :

واذا أمعنا الفكر في هذه الظروف تبين لنا أن طريق الحرية
لم يعد يتسق معه أسلوب مصالحة الاستعمار ومساومته ، والدليل
على ذلك أن شعبي مصر والجزائر استطاعا عن طريق الكفاح المسلح
أن يحرزا النصر ضد الاستعمار .

كذلك فان الاشتراكية لم تعد تعنى التقييد حرفيا بقوانين
وضعها البعض في القرن التاسع عشر بل ان التغييرات الهائلة التي
حدثت في العالم خلال القرن الحالي قد خلقت ظروفًا ووسائل جديدة
أمام التجارب الاشتراكية .

والأمر كذلك فيما يتعلق بالوحدة فلم يعد ملائما اللجوء الى
الطرق التي تمت بها الوحدة في المانيا وإيطاليا عن طريق القوة، بل أصبح
من الضروري من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية لكل شعب عربي
أن تتم الوحدة العربية عن طريق الدعوة السلمية والاجماع الشعبي

النوافذ المفتوحة :

ومن المحتم على الثورة العربية الا تعزل نفسها عن التجارب
الحية التي مارستها الشعوب الأخرى بل علينا أن ندرسها دراسة
واعية ، وبفكر متفتح وهذه مسئولية القيادات الشعبية الثورية
للأمة العربية وخصوصا في الجمهورية العربية المتحدة التي تعتبر
بحكم ظروفها الدولة الرائدة في العمل من أجل الحرية والاشتراكية
والوحدة وعلى هذه القيادات واجب لا مناص منه هو أن تتأمل
تاريخها ، وواقع الامم الأخرى ثم تصنع مستقبلها :

الباب الثالث

بذور النضال العربى

إذا رجعنا الى صفحات التاريخ . . لوجدنا أنه لم تكن هناك
سدود أو حواجز بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية
الآن .

وان مصر لم تعيش فى عزلة المنطقة التى تعيش فيها الأمة
العربية الآن . ويثبت ذلك : -

أولا - دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية
والانسانية الاولى . .

ثانيا - وقائع عصور السيطرة الرومانية والاغريقية

ثالثا - الفتح الاسلامى وما أعقبه ، فقد قام الشعب العربى
فى مصر بأعظم الادوار دفاعا عن الحضارة والانسانية . وتحمل
الشعب المصرى المسئولية المادية والعسكرية ضد أولى موجات
الاستعمار الاوروبى الذى جاء متسترا باسم الصليب . والشعب
المصرى هو الذى هزم التتار فى معركة « عين جالوت » فحفظ بذلك
الحضارة الاسلامية والمسيحية على السواء ذلك أن التيار المغولى
المدمر كان ينذر باجتياح المشرق الى المغرب ، ولو اجتاج المغول
مصر لاجتاحوا المغرب والأندلس وربما أوروبا وانهارت صروح المدنية
كلها العربية والمسيحية على السواء .

وكذلك تحمل الشعب المصرى المسئولية الأدبية فى حفظ
التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة .

وحين جاءت الحملة الفرنسية وجدت شعب مصر يرفض

الاستعمار العثماني المتستر باسم الخلافة ويقاوم المصاليك • وان كانت قد جاءت معها بلمحات من العلوم الحديثة •

عهد محمد علي :

وكانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي الذي يوجد شبه اجماع على أنه مؤسس الدولة الحديثة في مصر . بيد أن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر الا بوصفها وسيلة لتحقيق مظامعه فقد ساق مصر وراءه الى حروب ومغامرات تستهدف مصالحه هو شخصيا ، مما عرقل حركة اليقظة المصرية والحق بها الأضرار . فتح الباب للتدخل الاجنبي ولقوى الاحتكارات المالية الدولية التي كزت نشاطها في حفر قناة السويس وتحويل مصر الى مزرعة طن لبريطانيا مما استنزف ثروة مصر لصالح القوى الاجنبية •

قوة الشعب :

بيد أن روح الشعب لم تستسلم ، وتمكن آلاف من الشباب المصري الذين كانوا قد سافروا لتلقي العلم في أوروبا قبل انتكاس حكم محمد علي أن يجلبوا الى الوطن بذور الثقافة التي بدأت تنمو وتزدهر بعد ذلك في مصر وجعلت من البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربي وملتقى لكل الثوار العرب •

واحست بريطانيا بخطورة الحركة التي لاحت مقدماتها بين الشعب المصري وبين أسرة محمد علي الدخيلة فاستغلت قيام ثورة عرابي لتحتل مصر عسكريا في سنة ١٨٨٢ ولتضمن المصالح الاحتكارية وتؤيد سلطة الخديو ضد الشعب •

غير أن الاحتلال البريطاني والاقطاع الذي أقامته أسرة محمد علي لم يستطيعا اخماد شعلة الثورة على الأرض المصرية ، فلم تكذ تخمد ثورة عرابي حتى انطلقت أصوات مصطفى كامل ونادى محمد عبده بالاصلاح الديني وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين كما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة وكان هذا كله

أرهابا للثورة التي قامت في سنة ١٩١٩ وركب سعد زغلول قمة
الموجة الثورية ليقود الكفاح الشعبى .

فشل ثورة سنة ١٩١٩ :

هناك ثلاثة أسباب أدت الى فشل هذه الثورة وهى :

أولا - أغفلت القيادة الثورية مطالب التغيير الاجتماعى وذلك
بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الاراضى
أساسا للحزب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة
وكانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هو
قصارى الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة الى اعادة
توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلوب
الحوى الذى يتحتم البدء فيه فورا .

ثانيا - لم تتنبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام على
الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة
وعد بلفور الذى زرع اسرائيل فى قلب الوطن العربى ،
لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة لتهديدها
وقد تمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة
عربية ممزقة الأوصال اذ بعد الحرب العالمية الاولى احتلت
بريطانيا بموجب معاهدة سايكس بيكو فلسطين وشرق
الأردن والعراق واحتلت فرنسا سوريا ولبنان ، بل لقد
وصل الامر الى حد أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا
بقيادة حركات ثورية عربية وأقاموا عروشا لمن خانوا
النضال وانحرفوا عن أهدافه .

ثالثا - ان القيادة الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال
زائف وحرية خادعة وزاد الامر خطورة أن الحكم الذاتى
والدستور انتهى الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع
الحزبى الى موضوع يلهى الشعب ويمزق الطاقة الثورية .
وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر فى
حين أنها فى الحقيقة والواقع تسلب هذا الاستقلال وتجعل
بقاء الاستعمار بقاء شرعيا .

الباب الرابع

درس النكسة

كانت الفترة ما بين ثورة سنة ١٩١٩ و ثورة ١٩٥٢ خطرا على نضال الشعب المصرى ، وذلك لان القيادات الباقية من ثورة سنة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين فى الغنائم ، وأغرت جماعات من المثقفين الذين كان من المحتمل أن يكونوا حراسا على أمانى الشعب ، وفى نفس الوقت ظهرت حفنة من الرأسماليين الذين كان هدفهم الاول استنزاف ثروة الشعب .

وقد انتهى الامر الى ارتقاء جميع الاحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار اللذين تجمعهما مصلحة مشتركة وان كان يبدو أن ثمة خلافات بينهما .

ديمقراطية زائفة :

وكان البرلمان والحكم النيابى يمثلان فى الوقت نفسه اداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية اذ كانت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة وأصدقائها وذلك لان من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يستطيع بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى أراذلتهم .

ولكى نخلص من اثبات هذه الحقيقة أولا ونثبت أن الدين يتحدثون من زمن بعيد باسم الجماهير ليسوا بل لم يكونوا قط منهم نرجع الى صفحات التاريخ فان أول مجلس نيابى فى مصر ، كان مجلس شورى النواب الذى تألف سنة ١٨٦٦ وكان ندوة للطبقة البرجوازية الرفيعة فى البلاد ، كان جميع الاعضاء من العمد وكان

العمد يومذاك يمثلون الصف الثاني ، أما الصف الاول فالاقطاعيون الكبار وأما الثالث فالشعب .

واذا جئنا البرلمان الذى انتخبه الشعب سنة ١٩٢٤ وكان اول هيئة نيابية دستورية وجدنا الباشوات والاعيان ايضا .

فاذا سرنا على الدرب الفينا نسخا متعددة لطبقة واحدة او طبقات متعددة من كتاب واحد .

ان البرلمان البرجوازى ليس أكثر من تضامن الاعضاء مع الحزب الحاكم لتبادل المنافع والمآرب .

والحياة النيابية لاتكون حياة .. قوية .. نابضة .. الا اذا كانت معبرة عن جميع خصائص الشعب .

ونحن نجد من الواقع والتجربة مايؤكد اعتقادنا بأن هذا التخطيط والجمود الذى أصبنا به - قبل ثورة ١٩٥٢ - انما سببه الأكيد سوء تمثيل الحياة النيابية للشعب .

وحسبنا أن نسال :

ماذا كان يحدث لو وجد بمصر فى عهد اسماعيل - مثلا - برلمان قوى يمثل حفنة من أصحاب المصالح والاطيان ؟

وخير جواب على هذا هو سؤال آخر :

ماذا حدث ، ومجلس شورى النواب يومذاك يمثل ذوى المصالح والاطيان ؟

حدث أن اقترض اسماعيل مبلغ ٣٦٠ر٣٥٤ر١٢٦ من الجنيهاات ليشيد بها قصر «ميركون» على ضفاف البسفور ويدفع منها رشوة للأستانة كما يظفر بلقب «خديو» ويشتري أملاكا يضيفها الى أملاكه ويسافر ببقيتها الى باريس .

وحدث أن باع نصيب مصر فى قناة السويس ، وبيعت مصر بالتالى بثمن بخس هو ٤ ملايين جنيه

ونسأل مرة أخرى - لماذا حدث كل هذا ؟

يجيب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه «عصر اسماعيل»
... مما جعل اسماعيل يتمادى فى الاسراف والاستدانة أنه لم
تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة وتحاسبها
على الأموال التى تبدها . . أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى
بالبیانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا
صديق ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه الى الاعتراض
على سياسة الحكومة المالية وما جرته من الخراب على البلاد .
وكان الحديو مثالا يحتذيه باشوات القطر وأمرأؤه وكبرأؤه
وأعيانه فقلدوه فى البذخ والاسراف وتفشى داء الاسراف فى مظاهر
حياتهم الشخصية والاجتماعية .
ان جميع الهيئات النيابية التى شهدتها مصر لاتمثل ارادة
الشعب بحق . . لاتمثل رأيه واراداته . . بل تمثل طاعته
وانصياعه .

ولن يغيب عن بالنا الوسائل التى كان يساق بها الناس الى
صناديق الانتخابات برغبة أو رهبة .
ومن هنا نتبين أن حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية
الانتخابات .

سلطة القصر :

وقد شجعت هذه الظروف الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود
وتحول الدستور الى مجرد قصاصة ورق . . وخضعت القيادات
السياسية الواهنة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه لكى
تضمن الوصول الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذى هو المصدر
الحقيقى لقوتها . . ووصل الهوان الى حد أن استطاع البعض أن
يدفع للقصر ثمن تغيير الوزارات وبذلك حكمت القيادات السياسية
على نفسها بالفناء .

الاستعمار والامة العربية :

ولم يكتف الاستعمار خلال هذه الفترة بارهاب شعوب الامة

العربية كلها ، وانما استهان بنضالها وبحقها في الحرية والحياة
الكريمة وتنكر لكل العهود التي قطعها على نفسه ابان الحرب العالمية
الاولى .

وقسمت البلاد العربية بين الدول الاستعمارية تحت ستار
الانتداب والوصاية ولم يقف الاستعمار عند هذا الحد . بل اقتطع
جزءا عزيزا من الارض العربية وسلمه دون حق لقوى الصهيونية
لتقيم عليه دولة تفصل بين جناحي الامة العربية .

يقول «بن آفي» احد كبار كتاب الحركة الصهيونية : « ان الحقيقة
الهامة التي يجب الا ينساها يوما بناء دولتنا في فلسطين أن وجودهم
مستمد من الغرب وأنه اذا كان بلفور قد وعد اليهود بفلسطين فان
ويلسن رئيس الولايات المتحدة له الفضل الاكبر في صدور الوعد
البريطاني ثم في تأمين الانتداب البريطاني على أرض الوطن) .

وليس شك في أن بريطانيا كانت تهدف من وجود اسرائيل
خلق مركز استعماري لها في شرقي البحر الابيض المتوسط وقد
اشار وايزمان الى ذلك حين تحدث الى محرر المانشستر جارديان
اذ قال « ان اليهود سيكونون بمثابة حارس قوى لقناة السويس»

وقد وصل الامر الى حد أن الجيوش العربية التي دخلت
فلسطين كي تحافظ على حقوق العرب كانت تحت قيادة عميل
اشترى الاستعمار بل ان العمليات العسكرية كانت في يد ضابط
بريطاني يتلقى أوامره من اصحاب وعد بلفور .

درس من التجربة :

لقد خرجت الامة العربية من هذه التجربة باصرار عميق على
كراهية الاستعمار وهزيمته .

وبدا الشعب العربي في مصر يتأهب لاستئناف دوره التاريخي
وعبر عن نفسه برفضه العنيد أن يشترك في الحرب العالمية الثانية
لانه كان يراها صراعا على المستعمرات والاسواق وسحب الشعب
المصري بقايا تأييده للذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال طمعا في
مكاسب السوق السوداء .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل من مدوا أيديهم الى الاستعمار وقبلوا وجوده وكثرت التنظيمات السرية وترددت طلقات الرصاص وذوى القنابل .
وكان هذا كله تمهيدا للثورة المعبرة عن غضب الشعب ورغبته فى اقامة أوضاع جديدة ، وهو الغضب الذى جاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى ، حينما ثار الفلاحون ضد طغيان الاقطاع ووصل الامر الى حد الاشتباك المسلح .

دور الجيش :

ولم تكن القوات التى خرجت من الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هى صانعة الثورة بل كانت أداة شعبية فى تحقيق هذه الثورة وبذلك اختار الجيش مكانه الى جانب النضال الشعبى وقام بعملية تصحيح للاوضاع متحديا القوى الحاكمة فانفتح الطريق بذلك على مصراعيه أمام ارادة التغيير .
وفقدت قوى الاستغلال الداخلى الأداة التى كانت تهدد بها الشعب كما أن النضال الشعبى وجد فى الجيش درعا صلبا يحميه ضد ضربات الاستعمار .

الوعى الثورى :

ان أصالة الوعى الثورى قد سيطرت على الامور فيما بعد الثورة فلم تتحول الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم كما أنها لم تتحول الى دكتاتورية عسكرية فاشلة وذلك لان أصالة الوعى الثورى فرضت طريق التغيير الشامل لتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى التى ضلت الطريق بعد نكسة سنة ١٩١٩ وقضت على احتمالات قيام دكتاتورية فاشية ووضعت القوى الشعبية وفى مقدمتها العمال والفلاحون فى مكان القيادة الفعلية .
وكان من الواضح أن الوطن فى حاجة الى بناء جديد ثابت الأركان وليس ترميم البناء القديم المتداعى الذى سرعان ما تحول الى أنقاض وركام وسقطت تحته كل القيادات السياسية القديمة التى انحرفت عن أهداف الشعب الأصيلة .
وراح الشعب يشرف بنفسه على تحويل وطنه نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فى حين وكلت لجيش الوطن مهمة حماية عملية البناء .

الباب الخامس

الديموقراطية السليمة

الثورة بطبيعتها عمل شعبي وتقدمي ، يهدف الى اجتياز مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، ولذلك فان العمل الثوري الحق لابد أن يكون شعبيا وتقدميا والديمقراطية تعني أن تكون الثورة عملا شعبيا اذ تؤكد سيادة الشعب وتضع السلطة كلها في يده من أجل تحقيق أهدافه .

والاشتراكية تعني أن تكون الثورة عملا تقدميا فهي تعمل من أجل تحقيق الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص وزيادة الانتاج وتقديم الخدمات ومن هنا يتضح أن الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثوري .

والديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية .. هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بينهما اذ بدونها أو بدون أي منهما لا يمكن تحقيق آمال الغد المشرق .

العمل من أجل الحرية :

كان النصر ضد الاستعمار في معركة السويس بداية العمل الجاد الحقيقي من أجل الحرية الحققة ولم تسلم حركتنا الشعبية نفسها بعد ذلك للواجبات الدستورية الخادعة التي سرعان ماتتخضم بسبب التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كما أنها لم تستورد نظريات أجنبية لاتنبع من واقعنا الوطني بيد أنها حرصت على معرفة مايجري حولها وأدركت أن حاجتها الحقيقية هي ممارسة تجربتها على أرضها .

والديمقراطية ليست نقل واجهات دستورية شكلية ..
والاشتراكية ليس معناها التزام نظريات جامدة لم تخرج من صميم
الممارسة والتجربة الوطنية .

الديمقراطية المزيفة :

وقعت مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ فى الحديعة الكبرى
للديمقراطية المزيفة التى لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية المتآزرة
مع الاستعمار ولذلك كان من الطبيعى أن نجد الوزارات فى عهد
ديمقراطية الرجعية تعمل بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل
لقد جاءت احداها الى الحكم بالدبابات ومن الحقائق البديهية التى
لا تقبل المناقشة ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا
انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه .

فاذا كان الاقطاع هو المتحكم فلا يمكن أن توجد غير حرية
الاقطاع وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال .

ولما كان الاقطاع ورأس المال هما اللذان كانا يتحكمان فى مصر
قبل الثورة فان الحكم لم يكن يهدف الا خدمة مصالحها على حساب
الجمهير التى كان يتم اخضاعها اما بالخداع أو بالارهاب .

دكتاتورية الرجعية :

ان الديمقراطية التى عرفتها مصر منذ اعلان دستور سنة
١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها سوى دكتاتورية الرجعية .

فالبرلمان لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان حارسا
لمصالح الرجعية وذلك على الرغم من بعض الأصوات التى ارتفعت
داخله تنادى بحقوق الشعب بيد أنها تبذرت هباء .

حق التصويت :

لم يكن هناك فى الحقيقة حرية للتصويت بعد أن فقدت لقمة
العيش حريتها .

وكان الفلاح يرغم على اعطاء صوته لصاحب الارض والا طرد
من الارض وكانت الأصوات تشتري من جانب رأس المال في الريف
والمدينة ولم يتورع الحكام ، في معظم الاحيان، عن التزوير المكشوف
في الانتخابات وكانت الجماهير تبتعد عن ملهاة الانتخابات بسبب
ماكانت تحاط به من شروط في مقدمتها التأمين النقدي الباهظ .
كما أن الجهل الذي كان يسود الأغلبية كان يجعل من سرية
الاقتراع أمرا مستحيلا .

حرية التنظيم الشعبي :

وفي ظل هذه الاوضاع لم يتمكن الفلاحون الذين طعنهم الاقطاع
من تنظيم انفسهم في تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية
ارضهم وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود واسماع أصواتهم
للمسؤولين .

وكذلك عاش ملايين العمال الزراعيين في ظروف اقرب ما تكون
الى السخرة وكذلك فان مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة
لم تكن لديهم القدرة على مجابهة تحالف الرأسمالية والاقطاع .

حرية النقد :

وفي خلال ذلك فقدت حرية النقد بضياح حرية الصحافة
ليس بسبب القوانين الصارمة الخاصة بحرية النشر فحسب بل لان
الصحافة مع التقدم الآلى لم تكن تستطيع الحياة الا اذا ساندتها
الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اعتمدت على
الاعلانات التي يزودها بها رأس المال .

التعليم :

ولقد انعكست آثار هذا الوضع على نظم التعليم فأصبحت
تتسم بالخضوع والاستسلام .
لقد لقن الشباب في المدارس أن مصر لا تصلح للصناعة ولا
تقدر عليها وشوه التاريخ الوطنى .

وكان الهدف من التعليم اخراج موظفين يعملون على ظل
الأنظمة والقوانين واللوائح التي لا تأبه لمصالح الشعب .

ديمقراطية الشعب :

لكي تكون للمواطن حرية التصويت في الانتخابات يجب أن
تتوافر ثلاثة ضمانات هي :

- أولا - أن يتحرر من الاستغلال بجميع اشكاله .
 - ثانيا : أن تكون له فرصة متكافئة في نصيب عادل من ثروة بلده
 - ثالثا - أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .
- والديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة
طبقة من الطبقات فالديمقراطية هي سلطة مجموع الشعب وسيادته
والصراع بين الطبقات يجب أن يحل سلميا في اطار الوحدة
الوطنية وذلك عن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات مع تصفية
الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها وبذلك يمكن تجنب الحرب
الاهلية واضرارها وبعد ذلك ينفصح مجال التفاعل الديمقراطي
بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون
والرأسمالية الوطنية .

ولكن من هو العامل والفلاح ؟

لا يقصد بالفلاحين كل المجتمع الريفي بل نقصه به معنى
سياسيا هو كل من يأخذ العمل الزراعي حرفة له ويدخل فيه
العامل الزراعي ومستأجر الارض ومالك الارض ، وعلى ذلك يخرج
من معنى الفلاح العمدة والمشايخ والحفراء حتى ولو كانوا يزرعون
الارض بأنفسهم لانهم يعتبرون موظفين عموميين وأن العمل الزراعي
ليس حرفة أساسية لهم .

ومالك الارض الذي يؤجرها ومالك الارض الذي يزرعها
لحسابه دون أن يتخذ من العمل الزراعي حرفة له ويعتمد على الربح
الزراعي .

وبناء على ذلك فالفلاح فى رأينا هو الذى يقوم فعلا بالعمل الزراعى لا مجرد تملك الارض وهو الذى يعتمد على العمل لا على الربح الزراعى .

فمن هو العامل ؟

علينا أن نعتد على التعريف الاقتصادى والاجتماعى وندخل عليه التعديلات الضرورية للاعتبارات السياسية ويكون العامل فى رأينا هو من يعمل لحساب غيره وبأجر فى عملية انتاجية أو خدمة . ونستبعد من العمال اذن :

العمال الزراعيين وموظفى الحكومة الداخلين فى الهيئة سواء كانوا دائمين أو مؤقتين ، وموظفى المؤسسات العامة المعينين على درجات وأعضاء مجالس ادارة الشركات وموظفيها .

ويعتبر عاملا بعد ذلك : عمال الحكومة والمؤسسات العامة والشركات وعمال ومستخدمو المصانع والمحال والشركات والمشروعات الأخرى وكذلك نعتبر من العمال المستخدمين الكتابيين فى المحال .

وكذلك مستخدمى الجمعيات التعاونية والنوادر والعمال العرضيين وخدم المنازل ومن فى حكمهم من أصحاب الحرف وهم الذين يعملون بأنفسهم فى ورشهم الصغيرة .

الاتحاد الاشتراكي العربى :

الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية وقد نص مشروع الميثاق على وجوب تعرض الدستور الجديد عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة .

العمال والفلاحون فى التنظيمات السياسية

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية المنبثقة عن الانتخاب الحر

المباشر ينبغي لها ان تشمل بحق القوى المكونة للاغلبية وهى صاحبة المصلحة فى الثورة ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية بما فيها المجلس النيابى .

السيادة للشعب :

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تعلو فوق سلطة أجهزة الدولة ويجب أن ينقل الحكم المحلى سسلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطة الشعبية .

جهاز سياسى جديد :

٣ - خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى ليجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويبحث عن الحلول الصحيحة لاحتياجات الجماهير .

القيادة الجماعية :

٤ - القيادة الجماعية تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات وهى فى نفس الوقت ضمان للاستمرار الدائم المتجدد كما أنها عاصم من جموح الفرد .

التنظيمات الشعبية :

٥ - أوضح مشروع الميثاق دور التنظيمات الشعبية ولا سيما التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية الحقة على أساس أن هذه التنظيمات قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ومن أجل ذلك يجب ان تقوم تعاونيات الفلاحين بالإضافة الى دورها الانتاجى بدور آخر بوصفها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشاكل الفلاحين وتبحث عن حلول لها . كذلك من الضرورى أن تقوم نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

حرية النقد :

٦ - لقد أهدرت الأوضاع الاجتماعية البائدة وما كان يحكمها من نظم سياسية جائرة تفرضها طبقة واحدة على بقية مجموع الشعب أهدرت حرية الفكر وأضاعت سلطة القانون . ولكن إزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يعطى للكلمة الحرة مكانتها ويثبت للقانون سلطته وقوته فى ظل الديمقراطية الحقة التى تخلقها الاشتراكية فى حياتنا .

وليس من شك فى أن ملكية الشعب للصحافة تضمن حرية النقد بعد أن أكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها عن طريق تحكمه فى مواردها .

كذلك أفسح استبعاد الرجعية وسقوط ديكتاتورية الطبقة الواحدة الطريق أمام ديمقراطية قوى الشعب الوطنية وأعطى الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة وأتاح حرية النقد داخل المنظمات السياسية التى لم يعد للعناصر الرجعية سبيل للتسلل اليها .

تعديل مناهج التعليم والقوانين :

٧ - فى ضوء المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية الحقة يجب إعادة دراسة مناهج التعليم دراسة ثورية وذلك لاتاحة الفرصة أمام أفراد الشعب لإعادة تشكيل حياتهم على أساس سليم .

كذلك يجب أن تعدل القوانين واللوائح الحكومية التى وضع معظمها فى ظل حكم الطبقة الواحدة تعديلا جذريا لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ، وهذا التطور الديمقراطى سيتيح بلا شك قيام ثقافة جديدة نابضة بالقيم الجديدة . . . وتحرك الطاقات الخلاقة المبدعة .

الباب السادس

حتمية الحل الاشتراكي

ان الاشتراكية طريق الى الحرية الاجتماعية — لان الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا باتاحة الفرص المتكافئة أمام المواطنين جميعا ليحصل كل منهم على نصيب عادل من الثروة الوطنية . . . وتحقيق هذا الهدف لا يقتضى إعادة توزيع الثروة فحسب ، بل يجب زيادتها أيضا بمعنى أن الاشتراكية تقوم على دعامين هما الكفاية والعدل .

وقد فرضت هذا الحل الاشتراكي على مصر حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال الكبيرة للجماهير كما فرضتها التغييرات العالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وليس شك أن التجارب الرأسمالية فى التقدم الاقتصادى تلازمت مع الاستعمار والمثل على ذلك تطور بريطانيا الاقتصادى على حساب امتصاص دم الفلاح المصرى واستغلالها لثروات الهند وغيرها كما أن هناك تجارب أخرى للتقدم تمت على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله .

بيد أن طبيعة العصر الذى نعيش فيه لم تعد تسمح بالتقدم عن طريق النهب أو السخرة ، وبذلك انتهى العهد الذى يمكن أن يتم فيه تقدم اقتصادى باستخدام أسلوب الاستعمار أو أسلوب السخرة .

ولم يعد فى المستطاع الالتجاء الى رأس المال الا بالارتباط بحركة الاحتكارات العالمية وما يستتبع ذلك من انحدار الى هاوية خطيرة كما أنه ليس من الممكن على من يريد تعويض التخلف الشديد أن يترك موضوع التقدم لجهود فردية لا يحركها غير دافع الربح .

مواجهة التحدى :

وهناك تحد لا يمكن مواجهته الا اذا تحققت ثلاثة شروط هي:

- ١ - تجميع المدخرات الوطنية .
- ٢ - الاستفادة من جميع الخبرات العالمية .
- ٣ - التخطيط الشامل للانتاج .

عدالة التوزيع :

تقتضى عدالة التوزيع أن تكون هناك برامج شاملة للعميل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى على جموع الشعب وتتيح لها غدا مشرقا ترفرف عليه الرفاهية .

غير أنه لا يمكن تحقيق الكفاية فى الانتاج والتوزيع الا اذا سيطر الشعب على جميع أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة ، وهذا هو الحل الاشتراكى .

ملكية الشعب لأدوات الانتاج :

ولا تعنى سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج تأمين جميع وسائل الانتاج ، ولا الغاء الملكية الخاصة أو حق الارث الشرعى ولكن هذه السيطرة تأتي عن طريقين هما :

اولا - قيام قطاع عام قادر يقود التقدم فى جميع الميادين الاقتصادية ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيا - وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية داخل اطار الخطة الشاملة ودون استغلال .

ومن المحتم أن تشمل رقابة الشعب وسيطرته القطاعين العام والخاص معا ومن هنا تختلف اشتراكيتنا العربية عن الشيوعية ،
قيما يلى :

- ١ - اننا نؤمن بالله وكتبه ورسله ، والشيوعية تنكر وجود الله وتعتبر الدين أفيون الشعوب .

٢ - اشتراكيتنا العربية تنقل الشعب من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب . والشيوعية تنقل الشعب من دكتاتورية البرجوازية الرجعية الى دكتاتورية طبقة البروليتاريا .

٣ - اشتراكيتنا تقبل الملكية الزراعية والشيوعية تنادى بتأميم الأرض .

٤ - اشتراكيتنا تقبل الملكية الخاصة غير المستغلة والشيوعية لا تقبل أى ملكية على الإطلاق .

٥ - اشتراكيتنا تؤمن بتدوين الفوارق بين الطبقات وتحل التصادم بالوسائل السلمية والشيوعية تؤمن بالقضاء على البرجوازية بالعنف وتحطيمها بدون أى تعويض .

التخطيط الاشتراكي :

يستهدف التخطيط الاشتراكي استخدام الموارد الوطنية سواء أكانت مادية أو طبيعية أو بشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لتحقيق الخير لمجموع الشعب وتوفير حياة حرة كريمة لهم .

والتخطيط الاشتراكي ضمان لحسن استغلال الثروات وحسن توزيع الخدمات الإنسانية وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون التخطيط الاشتراكي عملية خلق علمى منظم لحل جميع المشكلات القائمة على أساس الصلة بين زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك فى السلع والخدمات وزيادة المدخرات لاستخدامها فى الاستثمارات الجديدة وهذا التنظيم لابد أن يعتمد على المركزية فى التخطيط وعلى اللامركزية فى التنفيذ .

القطاع العام :

ليس شك فى أن الجانب الأكبر من الخطة يقع على عاتق القطاع العام الذى يملكه الشعب وقد تكونت نواة القطاع العام نتيجة للنضال الوطنى للجماهير واسترداد الاموال التى سلبت من الشعب تحت مختلف الظروف ، وقد انضم اليه الجزء الأكبر من وسائل الانتاج تنفيذا لقوانين يوليو ١٩٦١

ويجب أن يكون للقطاع العام دور القيادة في التقدم الاقتصادي في النطاق الذي رسمه الميثاق فيما يلي :

أولا : الهياكل الرئيسية للإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات والكهرباء وغيرها من المرافق العامة .

ثانيا : الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها . أما الصناعات الخفيفة فيجب حمايتها من الاحتكار وإذا فتح في مجالها الباب للملكية الخاصة فيجب أن يحتفظ القطاع العام بدور يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا : التجارة :

١ - يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب فتكون تجارة الاستيراد كلها مملوكة للقطاع العام وأن تكون غالبية تجارة الصادرات في القطاع العام الذي ينبغي أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات ويشجع القطاع الخاص على تحمل مسؤولية الربح .

ب - التجارة الداخلية وينبغي اعتبارها خدمة وتوزيعا مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال . ويتولى القطاع الخاص والتعاوني معظمها مع قيام القطاع العام بدوره فيها بحيث يتحمل خلال السنوات الثماني القادمة الباقية من الخطة الأولى للتنمية مسؤولية ربح التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار وهنا نسأل أنفسنا لماذا يحرص الميثاق على القضاء على الاحتكار ؟ ويكفي أن نبين مساوئ الاحتكار حتى نعرف الإجابة على هذا السؤال - ومساوئ الاحتكار هي :

١ - الاحتكار يضر حالة البلد الاقتصادية لأنه يجعل مقاييد الأسعار بيد المحتكر يستبد فيها كيفما يشاء ، فإذا مال إلى الاعتدال فإن ذلك لا يرجع إلى مراعاة مصلحة المستهلكين وإنما إلى مصلحته الخاصة في محاولة القضاء على المنافسين له في حالة ارتفاع الأسعار .

٢ - يضر الاحتكار مصالح الطبقات الدنيا خصوصا إذا كان الاحتكار في مفردات المعيشة الضرورية مثل الحبوب والسكر

واللحوم أو أحصى وسائل النقل البرى أو البحرى اذ يدعو الاحتكار الى رفع الاسعار وعدم تقارب الائمان .

٣ - الاحتكار يعوق الصناعة عن التقدم والرقى والاخذ بالجديد وبذلك يكون الاحتكار من عوامل التأخر الصناعى ، فالمحتكر يأمن مناواة الغير من المنتجين فلا يهتم بتجديد وسائل انتاجه وتحسينها .

٤ - قد يقضى الاحتكار على الاصلح والانسب اذ يدعو الى بقاء المشروعات الضعيفة العتيقة المعتلة الادارة والتي لا تتفق ومصالح المستهلكين والحقيقة ان الاحتكار يقضى على تناسب قوة الانتاج الحديثة بنصيبها فى التوزيع العام ، خصوصا ان الفرض من الاحتكار هو التفرد بعرض سلعة لمصلحة المحتكر وجنى أكبر فائدة ممكنة منها . .

٥ - يظلم المحتكر المستهلكين حيث يحدد السلع بمالا يتمشى مع تكاليف انتاجه أولا ، وبمالا يشبع رغبات الطبقات الدنيا ثانيا ، فتسوء حالة الانتاج من جراء ظلم المحتكرين للمستهلكين وهم غالبية افراد الأمة المنتجة فالاحتكار يعمل على عدم ايجاد التوازن والمساواة فى الارباح والاجور وقد يدعو الى تخفيض مستوى معيشة العمال خصوصا ان الاحتكار اكثر اتصالا بالاسواق الواسعة وهو أقدر على ملاقة الازمات من غيره فآثره على العمال أبعد مدى .

رابعاً : فى مجال المال :

المال له وظيفة وطنية ولذلك يجب الا يترك للمضاربة أو المغامرة وبناء على ذلك يجب أن تكون المصارف داخل نطاق الملكية العامة وكذلك شركات التأمين .

خامساً : فى المجال العقارى :

وضعت قوانين الاصلاح الزراعى حدا اعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان تشمل الاسرة كلها لمنع قيام أى نوع من الاقطاع على أن يسمح للأسر التى تنطبق عليها هذه القوانين ببيع الاراضى

الزائدة عن هذا الحد يضمن نقدي الى الجمعيات التعاونية
للاصلاح الزراعي او للغير خلال السنوات الثماني القادمة .

اما المياني فان قوانين الضرائب التصاعدية على المباني
وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها قد
تكفلت بالابتعاد بها عن غرض الاستغلال .

قوانين يوليو ١٩٦١ :

هذه القوانين تعد اكبر انتصار لقوة الدفع الثوري في المجال
الاقتصادي وهو جسر عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح
منقطع النظير .

وقد اتاحت هذه القوانين والطريقة الحاسمة التي تمت بها
والجهود الكبيرة التي بذلها مئات من أبناء الشعب حفظ الكفاية
الانتاجية للمؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب .

وكفلت الاجراءات التي اعقبت هذه القوانين حماية اهداف
الشعب من محاولات الانقضااض الرجعي على الثورة الاجتماعية
ومحاولات التسلل لحساب المصالح الخاصة للرجعية .

وعلى الرغم من ذلك كله فان الرجعية ما زالت تملك من
المؤثرات المادية والفكرية ماقد يغريها للتصدي للتيار الثوري
متأزرة بصفة خاصة مع الفلول الرجعية التي يسندها الاستعمار
في العالم العربي بيد أن اليقظة الثورية كفيلة بسحق كل تسلل
رجعي .

ما هو التأمين :

التأمين ليس الا انتقال اداة من ادوات الانتاج من مجال
الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ضربة للمبادرة الفردية وانما هو توسيع لاهار المنفعة
و ضمان لها والتأمين لا يؤدي الى خفض الانتاج بل ان التجربة
اثبتت قدرة القطاع العام على القيام بمسؤولياته بأعظم قدر من
الكفاية .

والتأميم ليس عقوبة لرأس المال الخاص .

واهمية القطاع العام لاتعنى الغاء القطاع الخاص الذى ينبغى ان يقوم بدوره الفعال فى خطة التنمية ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره بيد انه مطالب بان يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق فى غير استقلال .

طريق الاشتراكية وطريق الرأسمالية :

يجدر بنا ان نسأل انفسنا : - لماذا اخترنا الاشتراكية ؟

ولم نختر النظام الرأسمالى ؟

ولم نختر النظام الشيوعى ؟

للإجابة على ذلك نقول : ان اعراضنا عن النظام الرأسمالى يرجع الى عدة أسباب بعضها عملى يتخذ صورة التجربة التى عاشها شعبنا فى الماضى والآخر عملى يقوم على العيوب التى تمخض عنها الإخذ بهذا النظام فى الدول والمجتمعات الأخرى ، فقد عاش الشعب العربى فى مصر فى الماضى منطقة من مناطق النفوذ يتصارع عليها الاستعمار واذا حللنا طبيعة الاستعمار وجدناه اذا دخل بلدا من البلدان عمد الى خلق أوضاع متنافرة تستهدف خلق تفاوت اجتماعى وصراع طبقى ، لكى تفتت وحدة الأمة وتنصرف جهود أبنائها الى الصراع الداخلى والتناحر الاجتماعى والطبقى من أجل الحصول على لقمة العيش . وبذلك يعيش الاستعمار فى هذا البلد آمنا مطمئنا .

وقد شهدت المنطقة العربية الاستعمار يلجأ الى خلق طبقة من الاقطاعيين تكون له ركائز يستند اليها فى البقاء لأن هذه الطبقة الاقطاعية تلتقى مصالحها مع مصالح الاستعمار ، اذ هو خالقها ووجوده ضمان لبقائها فتتحالف معه ضد مصالح الشعب وتستعين بكل القيم والمثل الشريفة فى سبيل الوصول الى الحكم

ولذلك انعكس ظل طبقة الاقطاعيين على كل فرع من فروع الحياة ، ففي مجال الاقتصاد سادت الاحتكارات واستشرى الفساد وانعدم تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب وراح الاقتصاد الوطنى ضحية المضاربات والرشوة وفى مجال الديمقراطية أصبحت النيابة

وقعا على هؤلاء الاقطاعيين لانهم هم الذين يتحكمون في العمال في شركاتهم الاحتكارية والفلاحين في مزارعهم وهم بأموالهم يضمنون لانفسهم الفلبة على كل عنصر مستنير ذى دوافع وطنية يحاول أن يشق طريقه الى البرلمان .

وتحت قبة البرلمان يقبر كل مشروع يستهدف الاصلاح او التطوير وذلك لان طبقات الشعب لايمكن أن تستفيد الا على حساب الاستعمار والاقطاعيين، والاقطاعيون هم اعوان الاستعمار الذين فرضهم في الحكم على الشعب ثم فرضهم الحكم وثرواتهم على الشعب في البرلمان .

وفي المجال الاجتماعى لم يكن هناك أى تنظيم عمالى يستطيع به العمال الحصول على حقوقهم أو جمعيات تعاونية تجد العون والمساعدة من الدولة بالمعنى الصحيح لان من شأن هذه الجمعيات القضاء على الاحتكار والاستغلال الامر الذى يتنافى مع مصالح الاستعمار والاقطاع .

وبناء على ذلك كان الشعب يتألف من طبقتين هما :

١ - طبقة عليا تسيطر على الحكم والشركات والاقتصاد .

٢ - طبقة دنيا تجمع بين الفلاحين والعمال والموظفين وصفار التجار والحرفيين .

وليس شك في أن كل ما لاحظ بنا من تأخر وآفات اجتماعية يرجع الى النظام الرأسمالى الذى عاش الشعب المصرى فى ظله .

والنظام الرأسمالى يعيش فى محنة على الصعيد العالمى بحيث أصبح من اليسير على الباحث أن يجد أن النظام الرأسمالى قد طرا عليه تطور هائل باعد بين صورته الاولى وبين واقعها اليوم فقد أصبح النظام الرأسمالى يلتقى من وجوه كثيرة مع سياسة الاقتصاد الموجه ، بصورة تقربه الى حد كبير من الاشتراكية .

فراس المال الفردى والنشاط الحر أصبح كلاهما يخضع الى حد بعيد الى السياسة العامة للدولة بحيث تتجه رعوس الاموال الى وجهة تخدم مصالح الدولة .

كذلك نجد أن موجة التأميم سرت في كثير من البلدان
الرأسمالية فضلا عن ازدهار النظام التعاوني كل ذلك كسر حدة
المثالب الناتجة عن النظام الرأسمالي .

هذا الى أن تكتل العمال في تنظيمات نقابية وانتشار الوعي
بين العمال وارتفاع مستواهم الثقافي كل ذلك مكن العمال من
الدفاع عن حقوقهم وكسب الكثير من قضاياهم .

وقد قلعت أظفار مبدا المنافسة الحرة وأصبحت المعونات
والتنظيمات الاجتماعية وسيلة لحماية هؤلاء الذين كتب عليهم
أن يعيشوا في ظروف قاسية .

ومن الامور التي ساعدت على تطوير النظام الرأسمالي ،
ظهور النظام الشيوعي كخصم قوى يهدد البلاد التي تعيش في ظل
نظام رأسمالي محفوف بالاعطال ، من جراء أثارته لطبقات المجتمع
بعضها على بعض وتحريض العمال والفلاحين على الثورة . وكان
لابد للرأسمالية اذا ارادت أن تعيش من أن تطور نفسها حتى
تصل الى مرحلة تحقق فيها تعايشا سلميا بينها وبين طبقات
المجتمع الآخر وخاصة طبقة البرولتاريا .

وبناء على هذا كله لم يكن من المعقول أن نأخذ بأنظمة تخالف
طبقة الظروف التي عاشها الشعب في الماضي والظروف التي
يعيشها اليوم كذلك لم يكن من المعقول أن نطبق أنظمة باءت
بالفشل في مواطنها الاصلية حتى اضطرت مرغمة أن تتطور دفاعا
عن نفسها .

اما لماذا لم تختار النظام الشيوعي ؟

فان ظروفنا الاجتماعية تحتم علينا بهذا الشيوعية ، فالمنطقة
التي نعيش فيها ، كانت مهبط الاديان السماوية ونحن في منطقة
عاشت في ظل قومية لها واقع تاريخي واقتصادي واجتماعي ولها
مذهب خاص يستجيب لحاجة شعبه وظروف المنطقة التي نعيش
فيها .

ونحن أمة تؤمن بالفرد وتؤمن بالمجموع ، وتؤمن بأن الدولة
تقوم لخدمة الفرد ، وأن الفرد مجند لخدمة الدولة دون أن يعدد كل
منها على معالم شخصية صاحبه ، فالفرد تابع طبيعته أن يكون

آلة في جهاز الانتاج مجردا من الدوافع الانسانية التى تدفعه لكى
يعمل ويبتكر وهو لا يرضى ان يعيش آلة صماء مجردة من الحس.
ويبتكر وهو لا يرضى ان يعيش آلة صماء مجردة من الحس.
والشعور والعقيدة .

والشيوعية كمذهب علمى اختلف مفهومها عن المبادئ التى
وضعها روادها الاوائل ، فنرى القادة اليوم يعترفون بضرورة
توفر الحافز فى الفرد لكى يعمل وينتج ويسمحون بظهور الملكية
الفردية سواء فى المنازل أو فى المزارع الجماعية وغيرها ..

وهذا كله يمثل اختلافا عن المبادئ الشيوعية التى كان
يظن دعايتها انها ناجحة . ونخلص من ذلك الى أن النظرية
الشيوعية اليوم تختلف عن المبادئ الأساسية لها ، وأخذت
تتطور هى الاخرى دفاعا عن نفسها .

وإذا أضفنا ما سبق أن ذكرناه من الرأسمالية قد أخذت
تتطور دفاعا عن نفسها لاتضح لنا انه لا الشيوعية ولا الرأسمالية
صالحة لبناء مجتمعنا . ومن أجل ذلك كله اخترنا النظام
الاشتراكى لبناء المجتمع الجديد ..

وقد شرح الميثاق طريق الاشتراكية :

التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق لاسس الديمقراطية
السليمة .

اما التقدم بالطريق الرأسمالى فلا يؤكد الا حكم طبقة
محتكرة ولا معنى لذلك الا زيادة حدة الصراع الطبقي ، فى حين
ان الطريق الاشتراكى يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقي حلا
سليما لتذويب الفوارق بين الطبقات ولتكافؤ الفرص بين المواطنين
جميعا .

ومعنى هذا ان الطريق الاشتراكى هو الذى يفتح الباب أمام
التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال
الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

فقد استطاع الانسان العربى بالثورة أن يستعيد حقه فى صنع حياته بعيداً عن السيطرة والاستغلال والتبعية وتوجيه الاستعمار والرجعية العملية . وبالنجاح فى معركة الانتاج يستطيع أن يحقق القوة الذاتية العربية التى تمكنه من القدرة على الصمود فى وجه كل المؤامرات والاعداء والانتصار عليهم .

فى هذا الطريق سار الشعب المصرى ليضاعف الدخل القومى مرة كل عشر سنوات وليواجه رواسب التخلف ومشكلة تزايد عدد السكان ويرتبط المقياس الحقيقى لارادة الشعب بطريق مباشر بقدرته على اختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات وذلك عن طريق التخطيط القومى والاجتماعى ودون تضحية بالحاضر من أجل المستقبل .

التطبيق العربى الاشتراكى :

١ - فى الزراعة :

ان التطبيق العربى للاشتراكى فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الارض انما يؤمن بتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الاجراء مع تدعيمها بالتعاون الزراعى فى جميع عمليات الزراعة من البداية الى النهاية من « التسمويل » الى « التسويق » .

ولقد كان الهدف الحقيقى من قوانين الاصلاح الزراعى ومشاريع الرى الكبرى هو مواجهة مشكلة الارض ثوريا بزيادة عدد الملاك .

ومن أجل تطوير الريف لابد من :-

- ١ - الامتداد الافقى فى الزراعة وذلك عن طريق استصلاح الاراضى البور وقهر الصحراء .
- ٢ - الامتداد الراسى فى الزراعة عن طريق زيادة انتاج الارض المزروعة باستخدام الوسائل العلمية الحديثة والاستفادة من الابحاث الاقتصادية .

٣ - التصنيع الزراعى بالريف ومحاولة الوصول بالقرية الى مستوى المدينة تحقيقا للعدل وكضرورة لازمة من ضرورات التنمية مع رفع المستوى الثقافى وقيام الادراك لضرورة التخطيط فى حياة الفرد .

ب - فى الصناعة :

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الصناعة يؤمن بأن الآلات الحديثة تقوم على توسيع قاعدة الانتاج وبأن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . وبأنه من اللازم تصنيع كل ما نستطيع تصنيعه من المواد الخام ، فان ذلك يزيد قدرة الانتاج الصناعى ويسد حاجة الاستهلاك كما أنه يفتح ابوابا واسعة للعمل ويجلب لنا موارد وفيرة من النقد الاجنبى .

وقد حققت السياسة الصناعية نجاحا بالتوازن بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة التى تعتبر قاعدة لكل كيان صناعى وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية التى تسد مطالب الشعب . وكان هذا النجاح العظيم الذى حققته الصناعة دعامة كبرى وسندا للحقوق التى حصل عليها العمال بمقتضى قوانين يولييه سنة ١٩٦١ تلك التى اشركتهم فى الادارة وفى الارباح وبذلك أصبح العامل سيد الآلة وليس أحد التروس فى جهاز الانتاج .

مسئولية العمال :

ان التفسير الثورى الذى احدثته قوانين يوليو فى حقوق العمال صنعت أيضا تغييرا ثوريا فى واجباتهم فقد أعطتهم المسئولية كاملة عن أدوات الانتاج وتشغيلها بكفاية كما أن الوضع الجديد

للعمال واشتراكهم في الادارة والارباح لايتهى دور التنظيمات العمالية وانما هو يزيد اهميتها ويجعل منها قاعدة طليعية في عملية التطوير بما تسهم به في رفع الكفاية الانتاجية للعمال وصيانة حقوقهم ومصالحهم ورفع الكفاية الفكرية والفنية وتعمل على رفع مستوى العمال المادى والثقافى .

مجال جديد لرأس المال الوطنى :

ان التوسع الصناعى الذى يهدف الى وصول الكهرباء الى كل مكان فى البلاد وتغطية الوطن كله بشبكة من الطرق والسكك الحديدية وبقية الوسائل التى يستلزمها الانتقال من التخلف الى التقدم كل هذا يفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لى يقوم بجانب القطاع العام بدور ايجابى ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

ورأس المال الوطنى له دور فى فتح مجالات المنافسة الحرة وزيادة فعالية الرقابة على الملكية الشعبية العامة ،

اهداف قوانين يوليو ١٩٦١ :

لم تكن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ تستهدف القضاء على القطاع الخاص وانما كانت تهدف الى : -

اولا : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين .

ثانيا : زيادة كفاءة القطاع العام وقدرته فى مجال التطوير الصناعى على الاساس الاشتراكى .

ان قوانين يوليو لم تقض على المبادرة الفردية التى يجب أن يكون اساسها العمل والمخاطرة لا الانتهازية والاحتكار كما يجب . أن تقدر على مسئوليات الامانى الوطنية .

ان الاشتراكية تساعد على انجاح التنمية وذلك لان اعادة توزيع الثروة يزيد عدد القادرين على الاستثمار وأن رأس المال الفردى فى ظل الاشتراكية - يخضع لرقابة الشعب صاحب كل السلطات وتوجيهه .

رأس المال الاجنبى :

ان التطوير الوطنى يقبل المعونات الاجنبية غير المشروطة كما يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون أرهاق وكذلك يقبل اشتراك رأس المال فى حالات معينة تتطلب خبرات علمية جديدة .

تكافؤ الفرص بين المواطنين :

ان الشعب المصرى يتطلع الى الحرية الاجتماعية التى يعبر عنها بتكافؤ الفرص وهو يؤمن فى الوقت ذاته بأن الانتاج كله فى خدمة المجتمع ، وعلى قدر زيادة الانتاج تكون الآفاق الجديدة فى الحصول على مزيد من الخدمات .
وتكافؤ الفرص يضمن لكل مواطن الحقوق الاساسية التالية :

- ١ - الرعاية الصحية علاجاً ودواء مما ينبغى معه التوسع فى التأمين الصحى .
- ٢ - العلم بقدر ما يتحمل استعداد كل مواطن ومواهبه .
- ٣ - العمل الذى يتناسب مع كفاءة كل مواطن واستعداداته والعلم الذى حصل عليه مع حد للاجور يكفله القانون .
- ٤ - التأمين ضد الشيخوخة والمرض .

مقومات المجتمع الاشتراكى :

الطفولة هى التى تصنع المستقبل ولذلك لابد من اعدادها لتحمل مسؤولية القيادة والبراءة لابد أن تتساوى بالرجل .
ولما كانت الاسرة هى نواة المجتمع والمجتمع يتألف من مجموعة من الاسر واذا كانت الاسرة سليمة ثابتة الاركان قوية الدعائم ، كان المجتمع سليماً قوياً الدعائم لذلك لابد أن تتوافر للأسرة كل أسباب الحماية .
وحرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة .

ولما كان جوهر الديمقراطية يؤكد أن لكل انسان حقاً فى الحياة

الحرية الكريمة فانه من المحتم على المفكرين الدينيين ان يحتفظوا للدين بجوهر رسالته . والمجتمع الاشتراكي الجديد يؤمن بأن الانسان الحر هو الاساس ، وأن الكلمة الحرة هي المشعل الذي ينير الطريق أمام الديمقراطية الحققة وأن الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال والسيطرة هي الطريق الوحيد الى الحرية السياسية وأن اتاحة تكافؤ الفرص وتدوين الفوارق بين الطبقات والقضاء على سيطرة الطبقة الواحدة ثم ازالة الصراع الطبقي سلميا تحمي الحرية الفردية للانسان المواطن بل الحرية الكاملة للوطن جميعه من خطر فتح ثغرات بين صفوف الشعب تعرضه للاخطار الخارجية .

وفي ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن تدعيم المفهوم الديمقراطي للحكومة كأداة شعبية .

ورسالة الصحافة في المجتمع الاشتراكي هي ان تكون رقيباً أميناً على الحكومة والمجالس النيابية .

كذلك فان القانون في هذا المجتمع لابد ان يتطور ليكون تعبيراً حقيقياً عن القيم الجديدة في حياتنا ..

دور القوات المسلحة :

أن دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية والمحاولات الاستعمارية الرجعية المتأمرة ضد آمال الشعب وأهدافه .

ويجب أن تملك القوات المسلحة تفوقاً حاسماً في البر والبحر والجو لتكون قادرة على الحركة السريعة وأن تسير في تسليحها التقدم العلمي الحديث وأن يكون في يدها الاسلحة الرادعة التي ترد كل طامع على أعقابهِ .

وفي ضوء مؤامرات الاستعمار ووضع الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته وفي ضوء قضية فلسطين واغتصاب التآمر الاستعماري والصهيوني لهذا البلد العربي نجد أن الجمهورية العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع تحمل مسؤولية اقامة جيش وطني له القوة التي تردع الخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

أن احتياجات الدفاع لا ينبغي أن تطفئ على احتياجات التنمية بل أن التنمية هي التي تدعم الدفاع .

مبادئ المجتمع الجديد :

أن المجتمع الاشتراكي الجديد يؤمن بأن الحرية تتوافر في ظل السلام القائم على العدل .

أن المجتمع الجديد مطالب بأن يكون مستعدا باستمرار من أجل حرية الوطن والمواطن لتدعيم السلام بالقوة . . وذلك الى الوقت الذي تستقر فيه هذه المبادئ العظيمة وتسود العالم الذي نعيش فيه .

الباب الثامن

التطبيق الاشتراكي ومشاكله

أن المجتمع الجديد يعتبر العمل الخلاقي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف المجتمع بعد أن أصبحت الوسائل الأخرى السابقة لا مكان لها كالانطلاق الاقتصادي على أساس الاستغلال والاستعمار أو تسخير الطبقة العاملة لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية أو استخدام أساليب الضغط والقمع والإرهاب لأكره الأجيال الحاضرة على العمل من أجل أن تراه .

فلسفة العمل الوطني :

يجب أن تكون الخطة واضحة وضوحاً تاماً أمام كل الأجهزة وأمام جميع الأفراد وأن تصل فلسفة العمل الوطني إلى كل العاملين في المجتمع وهذا يقتضي أن يكون الرأي النظري على اتصال بالتطبيق التجريبي كما يقتضي أن يعبر المسؤولون عن العمل الوطني عن أفكارهم لتكون نورا يضيء للذين يقومون بالتنفيذ وأن يوضح المنفذون ملاحظاتهم أمام الموجهين وتنظيم ذلك كله لا يتأتى عن طريق الديمقراطية السليمة .

ومن هنا تبدو أهمية التنظيم الشعبي على أساس تحقيق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية .

وبهذا يكون الشعب صاحب السلطة في تحديد أهداف الإنتاج وفي الرقابة على تنفيذها مما يحقق أهدافه وآماله .

النقد الذاتي :

وحتى نضمن أن يصل الشعب إلى غايته دون تعثر يجب

م ٤ - تأملات في الميثاق الوطني

الا نتجاهل الحقائق أو نخفيها ولا بد أن نمارس النقد ، والنقد الداتى فى صرامة وشجاعة وليس شك فى أن ممارسة الحرية توسع قاعدة العمل الوطنى وتوفر الضمان للذين يعملون به ، كما أن من شأن ممارسة الحرية أن تخلق قيادات متجددة للعمل الثورى وتوسع هذه القيادات التى تحس بمطالب الشعب وتستطيع التعبير عنها وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراءها . ومن أجل ذلك يجب أن ينظم الدستور الجديد عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها وتأكيد مسئولياتها أمامها .

إخطاء يجب تجنبها :

وليس شك أن من الخطأ أن نكتفى بمجرد الآمال الحلوة والآمانى العذبة ذلك لأن الجهود والأعمال هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الآمال والآمانى .

كما أن المراهقة الفكرية خطر يجب القضاء عليه .

ومن الخطأ أن نتصور حل مشاكلنا بالتعقيدات المكتبية أو الروتينية أو الإدارية ومن الخطأ كذلك أن نجهد الكفاح الوطنى بتفسيرات تقف عقبة دون استمرار انطلاقه أو تشيع فيه روح التمرد أو تقضى على مبدأ التجربة والخطأ .

كذلك فإن التنازع على السلطات خطر داهم يهدد خطواتنا فى طريق الاشتراكية ومن أجل ذلك صدر القانون الذى يقضى بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد . أما الاسراف - حتى وإن لم يتبعه استفادة شخصية فهو نوع من الانحراف وأهدار لثروة الشعب مما يجب ألا يكون له وجود فى مجتمعنا الجديد .

العلم والمجتمع :

يحتل العلم فى المجتمع الاشتراكى مكانة أساسية كسلاح يمكن الإرادة الثورية من تحقيق انتصاراتها ومن هنا تقوم مسئوليات الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل مشتركة فى ذلك مع السلطات الشعبية المختلفة وفى هذه المرحلة يجب أن

تكون الثروة الثقافية « العلم للمجتمع » وبعد أن نحقق أهداف النضال الوطنى كاملة يمكن أن تكون مساهمة المجتمع ايجابية مع العالم فى « العلم للعلم » .

ونحن مطالبون بأن نعوض التخلف ونمضى مع ركب العالم فى عصر الذرة ولكن الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا فنحن نريدها فى خدمة الرخاء .

الطاقات الروحية :

نحن فى مجتمعنا الاشتراكى نؤمن بأن الطاقات الروحية قوى دافعة لآمال الشعب لمواجهة العقبات والصعاب واذا كانت القوى المادية قادرة على تنظيم التقدم فإن الدوافع الروحية والمعنوية قادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

الوحدة العربية حقيقة الوجود العربى بحكم وحدة اللغة (١) ووحدة التاريخ (٢) ووحدة الأمل (٣) وإذا كان هناك خلاف بين الحكومات العربية فإن هذا لا ينفي وجود هذه الحقيقة إنما هو يؤكدها ويدعمها فإن المعركة القائمة بين القوى التحررية العربية من جهة وبين التجمع الرجعى والانتهازى من جهة أخرى تؤكد أن هناك وحدة فى الفكر الثورى الاجتماعى الذى يمثل المرحلة الجديدة لمفهوم الوحدة :

(١) أن العرب فى جميع أنحاء الوطن العربى يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية مما يخلق جوا عاما من التفاهم واللفة بين جميع أفراد الأمة العربية وأهمية اللغة الواحدة كرابطة هامة من روابط الوحدة العربية وليست فى كونها وسيلة للتفاهم والتخاطب فقط بل فى كونها أداة للتعبير عن الأفكار والآراء التى تدور فى أذهان أفراد الأمة العربية والاحاسيس والانفعالات والاهداف التى تجيش فى نفوسهم وفى كونهم مجرى كبيرا للتفكير انصببت به عادات الأمة العربية وتقاليدها ومثلها وصفاتها مما يولد اتجاهها ثقافيا واحدا وانسجاما متقاربا فى التفكير والمشاعر .

(٢) تميز التاريخ العربى الذى مر على الأمة العربية بثلاث ميزات هامة جعلته عاملا رئيسيا فى ايجاد القومية العربية الواحدة والشخصية القومية العربية المتميزة هذه الميزات هى :

أولا : أن التاريخ العربى هو وحدة تاريخية شاملة : بمعنى أن الأمة العربية عاشت تاريخا واحدا وخضعت لظروف تاريخية كانت واحدة فى أغلب الأحيان وتأثرت بها القومية العربية من حيث اسبابها ونتائجها كوحدة فى أغلب الأحيان أيضا ولا شك أن التجزئة



قد تسربت الى هذه الوحدة في بعض فترات التاريخ وراينا الوحدة السياسية تفقد في بعض الاحيان ، ولكن الوحدة كانت متوافرة دائما من حيث اسس وروابط الوجود القومى العربى ومن حيث الظروف والاحداث والنتائج التى مرت على الامة العربية .

ثانيا : التاريخ العربى هو سلسلة متصلة الحلقات : بمعنى أن التاريخ العربى بكل فتراته وادواره وبكل هذه الدول الكثيرة والحكومات المتعددة «العربية والاجنبية» التى ظهرت فيه لم يكن سلسلة متقطعة منفصلة عن بعضها البعض ولا أدوارا غريبة عن بعضها لا علاقة لكل منها بالآخر بل كان سلسلة من الحلقات المنفصلة .

فالوطن العربى كان الساحة الطبيعية التى تتفاعل فيها على قيامها قبائل جزيرة العرب في دور ما قبل الاسلام مما مهد للدوبان هذه الاقوام ذوبانا تاما في البوتقة العربية بعد الفتح العربى كما مهدت حضارات هذه الاقوام الرائعة لقيام الرسالة المحمدية والحضارة العربية واذا مضينا مع التاريخ . كان ضعف الدولة العباسية ومن ثم انهيارها على يد المغول هما اللذان مهدا لقيام الدولة العربية الانفصالية التى ظهرت في الوطن العربى وقد مهد هذا الوضع الذى كانت تعيش فيه الامة العربية في ظل عدة دول وحكومات لفزو الاستعمار العثمانى البشع للوطن العربى كما مهد تفكك الامبراطورية العثمانية فيما بعد وحالة الضعف والفساد التى خلقتها في المجتمع العربى لقيام الاستعمار البريطانى والفرنسى في الوطن العربى . وهذان الاستعماران العثمانى والفرنسى وما زرعا في جسد المجتمع العربى من ضعف وفساد وتجزئة هما اللذان مهدا لقيام الثورات العربية التى قامت ولا تزال في الوطن العربى :

ثورات عراقى ومصطفى كامل سنة ١٩١٩ .

ثورة عرب المغرب العربى وسوريا ولبنان ضد فرنسا .

ثورة عرب فلسطين والاردن والعراق والجزيرة العربية ضد بريطانيا .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد بريطانيا والاضاع الفاسدة التي رافقت الملكية البائدة .

ومن هذا العرض السريع ، نرى أن التاريخ العربى لم يكن أدوارا منفصلة وغريبة عن بعضها بل كان حلقات فى سلسلة واحدة هيات كل منها لمجىء الثانية .

ثالثا : التاريخ العربى وحدة اجتماعية لم يكن التاريخ العربى واحدا من حيث الظروف والاحداث والاضاع السياسية التى مرت على العرب فقط بل عاشت الامة العربية فى ظل ظروف قومية « حياتية » كانت واحدة فى أغلب الاحيان وشملت مختلف اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والثقافية وتأثرت بها الامة العربية كوحدة وبكل مجموعها فى أغلب الاحيان ايضا .

الانتهازية الفردية والرجعية قد أصبحت فى أيامها الاخيرة آزاء وعى جماهير الشعب العربى وأصرارها على تحقيق أهدافها فى الحياة الحرة الكريمة .

ومن أجل ذلك أصبح مجرد التقاء الحكام العرب فيما كانوا يسمونه بالتضامن أصبح مرحلة قديمة بالية لا تمثل الواقع العربى الحالى .

لما جاء الاسلام وقامت النهضة العربية الجبارة فيما بعد ، امتدت هذه النهضة حتى شملت كل الامة العربية وكل مرافق الحياة العربية وكل جوانب الواقع القومى العربى وتحسدت هذه الوحدة فى الظروف الحياتية كأبرز ما يكون فى الفترة المعتمدة ما بين صدر الاسلام حتى العصر العباسى وحدة النظم والادارة والتشريع والثقافة وغيرها . . ولما انهارت الدولة العباسية وبدأت عصور الانحطاط امتد هذا الانحطاط حتى شمل كل الامة العربية وكل مرافق الحياة العربية وكل جوانب الواقع القومى العربى .

ولما جاء الاستعمار العثمانى مد سيطرته على كل الوطن العربى وتأثرت به كل الامة العربية بكل مجموعها وكوحدة فرائينا الاقطاع يسود فى مصر . كما يسود فى سوريا وفلسطين

٣ - وحدة الهدف :

في مرحلة الثورة الاشتراكية التي تستهدف تحرير الانسان العربى والقضاء على كل مظاهر الاستغلال والاحتكار والاقطاع ، أصبح من المحتم تأكيد وحدة الهدف ونبد شعار « وحدة الصف » .

ولبنان والعراق وراينا نظام الالتزام في جباية الضرائب يتبع في مصر كما يتبع في بلاد الشام وباقي اجزاء الوطن ، وخيم الجهل والظلم الاجتماعى والتأخر كمجموع ، وأصاب الجهد الفكر العربى في كل اجزاء الوطن العربى ولما جاء الاستعمار البريطانى والفرنسى امتد حتى شمل كل الوطن العربى وتأثرت به كل الامة العربية كوحدة أيضا وراينا الاستعمار ينظر الى الوطن العربى كوحدة لا تتجزأ فحين احتلت فرنسا الجزائر سارعت فيما بعد المغرب العربى ، ولما احتلت بريطانيا عدن عملت على مدهيبتها على احتلال سوريا ولبنان في المشرق والمغرب . لتضمن سيطرتها على المغرب العربى ، ولما احتلت بريطانيا عدن عملت على مدهيبتها على كل الشاطئ الجنوبى لجزيرة العرب لتضمن مراكزها الاستراتيجية الحساسة على الاطراف كما بدأت تتحين الفرص لاحتلال العراق لتضمن سيطرتها على جنوب الجزيرة العربية . ولما احتلت بريطانيا مصر ، بدأت تعمل لاحتلال فلسطين لضمان سيطرتها على مصر ولما قامت بريطانيا وفرنسا واسرائيل بالعدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ كان هذا العدوان يستهدف - او نجح - اعادة السيطرة الاستعمارية الى كل الوطن العربى كما كان من اسبابه الرئيسية ايقاف التيار القومى العربى الذى بدأ نحو المغرب العربى أن الاستعمار ينظر الى الامة العربية كوحدة لا تتجزأ .

أسس الوحدة العربية

ـ الوحدة العربية لا تفرض :

ان الجمهورية العربية بحكم وضعها وامكانياتها مسئولة عن تدعيم التقدم وحمايته من أجل شعبها والامة العربية ايضا .

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن بأن الوحدة العربية ـ كحقيقة حتمية ـ لا ينبغي أن تكون فرضاً بالقوة والقهر لان ذلك خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية كما أن الوحدة العربية ليست صورة دستورية واحدة بل أنها طريق طويل يمكن أن تتعدد عليه الاشكال والمراحل .

٢ ـ تمثيل الحكومة العربية المستقلة لارادة الشعب .

مما يساعد على قيام الوحدة العربية الشاملة ان تكون الحكومة في البلد العربي ممثلة لارادة الشعب ونضاله في إطار من الاستقلال الوطنى . كذلك يعتبر خطوة في سبيل الوحدة قيام أى وحدة جزئية في العالم العربى تمثل اردة شعبية أو أكثر من شعوب الامة العربية .

٣ ـ ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية :

واذا كانت قوى الاستعمار والرجعية قد فرضت على الدول العربية التخلف في مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى فان من المحتم ان يصاحب العمل الواحدى جهود عملية ملء هذه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية لان تركها يتيح الفرصة للعناصر المعادية للوحدة لتطعنها من الخلف « ا »

طريق الوحدة :

ومن أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يكون الطريق واضحاً محدداً دقيقاً :

١ - الدعوة السلمية .

٢ - التطبيق العلمى للمفاهيم التقدمية للوحدة .

ومن اللازم ان تبذل الجهود العلمية للتغلب على الآثار الناتجة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية نتيجة لقوى العزلة الرجعية والاستعمار كما يجب فى نفس الوقت فتح جميع النوافذ أمام التيارات الفكرية لتقضى على التشتت الفكرى وعلى رواسب فترة التسلط الاستعمارى الرجعى .

مسئولية الجمهورية العربية :

١ - الجمهورية العربية كجزء من الامة العربية لابد ان تحمل دعوتها عبر كل الحواجز المصطنعة على ألا تكون طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى .

٢ - لابد ان تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات التحررية الوطنية فى الوطن العربى دون ان تفرض عليها صبغة محدودة لصنع التقدم .

٣ - ان المراحل القادمة من النضال الوطنى لابد ان تشهد قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

٤ - الجمهورية العربية المتحدة تساند الجامعة العربية وترى انه من المحتم مساندتها دون تحميلها أكثر مما تطبق بحكم ظروف قيامها كما يجب ألا تكون الجامعة العربية وسيلة لتجميد الحاضر كله وتهديد المستقبل .

« ١ » ليس شك فى أن وحدة الوجود القومى العربى تستلزم مساواة جميع أفراد الامة العربية فى الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفى هذه الناحية الاساسية من ناحية أن وحدة الوجود القومى العربى تفرض وحدة نمط العلاقات والمساواة يجب ان تتعدد مختلف الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع القومى بحيث تؤدى فعلا الى ايجاد هذه الوحدة العملية الكاملة بين أفراد الامة :

وكما تفرض وحدة الوجود القومى العربى تحقيق المساواة كذلك تفرض المساواة تحقيق العدالة الاجتماعية التامة فى المجتمع القومى وذلك عن طريق أنظمة واضحة محدودة لانه لا يمكن تجسيد الوحدة القومية بشكل عملى فعال متماسك من غير مساواة كما لا يمكن ايجاد المساواة من غير العدالة الاجتماعية بكافة أشكالها وصورها .

فالعدالة الاجتماعية اذن هى من بديهيات ومستلزمات الوجود القومى والاشتراكية بتحقيقها العدالة الاقتصادية ، والديمقراطية بتحقيقها للعدالة السياسية هما الدعامتان الرئيسيتان لايجاد العدالة الاجتماعية والمساواة وبالتالي تجسيد الوحدة القومية بشكلها العملى فى حيز الحياة العربية بمختلف جوانبها .

فلاشترائية العربية على هذا الاساس ، هى نظام ومفهوم - هى نظام بمعنى ان التملك والانتاج والتوزيع والاستهلاك يستهدف تنظيم الحياة العربية الاقتصادية بما يحقق رفاهية الشعب العربى وانسانيته وهى مفهوم بمعنى انها التجسيد العملى للتطبيقى لوحدة الوجود القومى العربى . والتعبير عن وحدة المصير التى تربط افراد الامة العربية وباعتبارها نظرة الى الحياة تستهدف الوصول الى القيمة الحقيقية للانسان العربى ، ومحاولة جدية لوضع الامة فى صميم تجربة جماعية تقوم على المشاركات الوجدانية والحس الاجتماعى الجمعى .

وليس من شك فى ان الوضع العام الذى تعيش فيه غالبية الشعب العربى يناقئ بديهيات الوجود القومى العربى التى تفرض المساواة والعدالة ويمنع تجسيد الوحدة القومية بمداهها الواسع فى حيز النشاط العملى والانظمة لانه من العسير ان نجد هذه الوحدة القومية فى حيز نشاط الشعب العملى اليومى مادام الشعب العربى يعيش حسب مستويات وأنماط مختلفة او متباعدة من الحياة ، ومن الصعب أن ينمو الحس الاجتماعى العام والمشاركات والقيم الجماعية ما دام هناك فئات وأفراد يستندون فى بقائهم على تنمية الحس الفردى والتمركز الشخصى والمصلحى ويساندون تنمية حرية الفرد على حساب المجموع ومن العسير أن نوجد الشعور

بوحدة المصير والاهداف ما دامت هناك فئات ،وانظمة تسعى لان
تبني مصيرها واهدافها في اتجاه يخالف الاهداف الجماعية .

ومن الصعب ايضا ان يوجد في الوحدة القومية التماسك
الوثيق الذي تترابط جوانبه في وحدة متكاملة تتجسد تجسيدا
شاملا يفجر القوى والطاقات مادام فيها ظالمون ومظلومون ، واثرياء
ومحررومون ومتحررون ورجعيون .

ان بقاء هذا الوضع المتناقض الظالم يناقى بديهيات وحدة
الوجود القومى العربى ولذلك لا بد من القضاء عليه بالاشتراكية
العربية التى تنبع من حاجات المجتمع العربى ، وتقوم فى الخطوط
العريضة لنظامنا على تملك الدولة التى تمثل الشعب
لوسائل الانتاج الرئيسية وتحقيق تكافؤ الفرص أمام كل فرد عربى
وتأمين حد أدنى وحد أعلى من الدخل لكل فرد والسماح بالملكية
الخاصة التى لا تضر بحقوق الغير ولا تؤدى الى اى استغلال .

فالاشتراكية العربية انما تنبع من صميم بديهيات ومستلزمات
الوجود القومى العربى وهى نتيجة طبيعية للفهم الواعى الاصيل
لمستلزمات وبديهيات هذا الوجود والنظرية المخلصة الاصلية للحياة
القومية والانسانية ، فهى تمثل درجة متقدمة من وعى الشعب
العربى المتزايد لشخصيته القومية ووعيه لاسس وبديهيات وجوده
القومى ووحدته القومية .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على ثلاثة مبادئ هي :

أولا : الحرب ضد الاستعمار وكشف جميع أقنعتة ومحاربتة في كل أوكاره .

ثانيا : العمل من أجل السلام .

ثالثا : التعاون الدولي من أجل الرخاء .

أولا : الحرب ضد الاستعمار

لقد ضرب الشعب المصرى مثلاً حياً رائعاً في حربه ضد الاستعمار فقد كشف الشعب المصرى الاستعمار العثماني وحاربه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الفزو الفرنسى حتى أرغم نابليون الذى دوخ أوروبا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الابيض المتوسط الى فرنسا .

تصدى شعبنا لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استفلت أسرة محمد على .

لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلادها وانتصر عليها .

وبعد النصر الثورى العظيم فى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وحطم الاقطاع والرجعية ،

وبهذا فقد الاستعمار الركائز التي كان يستند اليها في بقاءه على أرض الوطن .

وكانت الخطوة التالية ارغام قوى الاستعمار علي أن تحمل مصاها على كتفها وترحل عن أرضها وفاز شعبنا بتحقيق الجلاء مرتين في عام واحد ، عام ١٩٥٦ ، أن الشعب المصري الذي صمم على حماية استقلاله رفض كل المحاولات التي بذلت لجبره الى مناطق النفوذ وقاد مقاومة رائعة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم ازاح الاقنعة التي كان يستر بها الاستعمار في معركة قناة السويس نفسه وأعوانه وبدت اسرائيل قاعدة استعمارية يستخدمها الاستعمار لأرهاب الامة العربية .

أن الشعب المصري الذي استرد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته وهزت المقاومة الرائعة الضمير العالمي فكانت معركة السويس نقطة فاصلة في حركات التحرير .

ولقد انتهت الهزيمة الساحقة التي لحقت بالاستعمار في السويس عهد المفامرات الاستعمارية المسلحة فقير الاستعمار أسلوبه وأن بقيت أهدافه كما هي غير أننا كنا نقف بالمرصاد للاستعمار مهما تفرقت أشكاله وصوره وأن شعبنا يصر اصرارا تاما على محاربة الاحلاف كما يصر على تصفية العدوان الاسرائيلي على جزء من الوطن العربي حتى لا يكون جيبا من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية .

وتتعب سياستنا التسلل الاسرائيلي في افريقية لمحاولة حصر السرطان الاستعماري ..

(١) أن اسرائيل التي تحاول اليوم أن تتسلل الى افريقية تحت ستار المعونات الاقتصادية هي الوجه الجديد للاستعمار فقد وقفت اسرائيل - بصراحة ضد كل قضايا الحرية في افريقية وآسيا ففي سنة ١٩٥٢ اقترعت اسرائيل ضد استقلال تونس في الامم المتحدة وضد استقلال تونس ومراكش في سنة ١٩٥٣ وضد استقلال الجزائر في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ واعطت صوتها ضد تكليف هولندا واندونيسيا بمواصلة المفاوضات للوصول الى حل يتفق وميثاق الامم المتحدة بشأن ايربان الفريية ووقفت اسرائيل بصراحة ضد مشروع الدول الافريقية الاسيوية لايقاف التجارب الدرية الفرنسية في افريقيا .

ويعصر شعبنا على مقاومة سياسة التمييز العنصرى لان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة/تعرض لها الشعوب من الاجنبى والتمييز العنصرى لون منها .

ثانيا : العمل من اجل السلام

أن الشعب المصرى لم يدخر جهدا من اجل السلام العالى .
قضى مؤتمر باندونج - « ١ » قام بدور ايجابى من اجل نجاح المؤتمر الذى يعتبر بداية انطلاق شعوب افريقيا وآسيا نحو الحرية والاستقلال .

كما شارك شعبنا فى اعمال الامم المتحدة « ٢ » وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية دفع الخطر عن السلام .

وقد شارك شعبنا فى الجهود الانسانية من اجل تحريم التجارب الذرية ، كما شارك ايجابيا فى العمل من اجل نزع السلاح .

أن شعبنا قد رفع شعار عدم الانحياز والحياد الايجابى هذا الشعار الذى يرفرف اليوم على قارات كثيرة من العالم .
ولقد صدرت الدعوة الاولى لاول مؤتمر لعدم الانحياز من القاهرة بيد ان البعض يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز ليستبرأ به امام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار مما يعتبر فى الحقيقة والواقع تمجيذا غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع الشعار .

(١) فى مؤتمر باندونج قدم الرئيس جمال عبد الناصر خمسا شروط ضرورية لتحقيق السلام العالمى وهى :
اولا : تنظيم التسليح وتحديد القوات المسلحة وتخفيضها والقضاء على أسلحة الدمار الشامل وتحويل الاموال التى تنفق على التسليح لرفع مستوى معيشة الشعوب .
ثانيا : أن تصدر الامم المتحدة قراراتها على أساس ميثاقها فلو رامت الامم المتحدة ذلك لما وقع لشعب فلسطين ذلك الظلم الذى يعد عدوانا وحشيا اثيما على المبادئ الانسانية .
ثالثا : احترام الدول لا لتزاماتها الدولية بمقتضى ميثاق

• • • • •

الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان والقضاء على التفرقة العنصرية
التي تعتبر اخلايا بهذه الالتزامات بل اخلايا بالعلاقات الودية
بين الدول .

رابعا : وضع حد للاساليب التي تتبعها الدول الكبرى للضغط
السياسي على الدول الصغرى لتعمل الاخيرة لخدمة مصالح
الاولى .

خامسا : تصفية الاستعمار اذ أن بقاءه لا يتفق وسياسة
السلم والتعاون بين الشعوب .

« ٢ » في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحدث الرئيس جمال
عبد الناصر في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة
فقال :

(١) ان الدول الكبرى لا تملك وحدها كلمة السلام او الحرب
وانما الجنس البشري كله يستمد الحق من تضحيات شعوبه على
اختلافها من أجل صنع الحضارة .

(٢) ومن هنا كان تأييدنا لمؤتمر القمة الذي كان مقررا
عقده في باريس في ١٨ مايو الماضي (١٩٦٠) .

(٣) نرى ان هناك مشكلتين تواجهان عالمنا اليوم .

المشكلة الاولى منها هي مشكلة نزع السلاح .

المشكلة الثانية هي مشكلة الاندفاع العظيم نحو الحرية
سواء في ناحيتها السياسية او ناحيتها الاقتصادية .

(٤) نقترح ان تصدر الجمعية العامة توجيهها بضرورة أن
يجتمع كنيدي وخرشوف تحت علم الامم المتحدة لبذل محاولة
جديدة في اتجاه نزع السلاح .

(٥) تدعيم الحرية الاقتصادية للشعوب التي نالت حديثا
استقلالها السياسي .

(٦) كما تحدث الرئيس عن مأساة فلسطين والكونغو والجزائر
وغيرها من قضايا الحرية في أفريقيا وآسيا

ثالثا : التعاون الدولى

ان التعاون الدولى من اجل رخاء شعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار وضد الاستغلال .

ان الشعب المصرى يمد يده لجميع الشعوب من اجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

ان الممارك الدولية التى خاضها شعبنا مضطرا دفاعا عن حقوقه المشروعة وحقوق الامة العربية ، كان شعبنا فيها يرفع دائما شعاره الخالد :

« السلام لا الاستسلام » ويقبل التعاون ولا يقبل السيطرة .

ان السلام لا يمكن ان يستقر فى عالم تتفاوت فيه المستويات بين الشعوب تفاوتا هائلا ، والصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى ..

اما الخطر الاول : فهو نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية ان تتحرك عليها .

ان التعاون الدولى يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع لان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية ..

ان شعبنا يدعو لتوجيه الذرة من اجل السلام والتبشير بفكرة توجيه المبالغ الباهظة التى توجه لصنع الاسلحة النووية الى خدمة الحياة ..

ويدعو الى مواجهة التكتلات الدولية .

ان الشعب المصرى يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر القارات والمحيطات .

ان الشعب المصرى يؤمن بوحدة عربية وبجامعة افريقية كما يؤمن بالتضامن الاسيوى الافريقى وبرباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ويؤمن كذلك بالتجمع من اجل السلام .

أن شعبنا عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصر الامة العربية
شعبنا يعيش على الباب الشمالى الافريقى لافريقيا ولا يستطيع
ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى
شعبنا ينتمى الى قارتين تدور فيهما اعظم معارك التحرير
الوطنى .

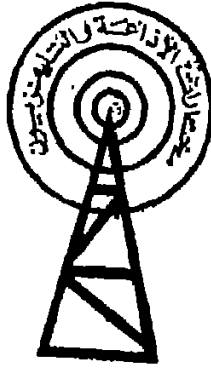
شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ وضرورة حيوية ..
شعبنا يعتقد فى رسالة الاديان ويعيش فى المنطقة التى هبطت
عليها رسالة السماء .
شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية
التي كتبتها الشعوب فى ميثاق الامم المتحدة .

تم بعون الله

فهرس

الموضوع	ص	الموضوع	ص
مقدمة	٣	ديمقراطية زائفة	١٩
الباب الاول		وحسبنا أن نسال	٢٠
نظرة عامة	٥	سلطة القصر	٢١
اسباب التخلف	٥	الاستعمار والامه العربية	٢١
الادارة الثورية	٦	درس للتجربة	٢٢
الشعب المعلم	٦	دور الجيش	٢٣
دروس من التجربة	٧	الوعى الثورى	٢٣
العمل العظيم	٨	الباب الخامس	
أصداء التجربة	٩	الديمقراطية السليمة	٢٥
الباب الثانى		العمل من أجل الحرية	٢٥
فى ضرورة الثورة	١١	الديمقراطية المزيفة	٢٦
تسلحة الثورة	١١	ديكتاتورية الرجعية	٢٦
أهداف الثورة	١٢	حق التصويت	٢٦
طريق الحرية	١٣	حرية التنظيم الشعبى	٢٧
النوافذ المفتوحة	١٣	حرية النقد	٢٧
الباب الثالث		التعليم	٢٧
بذور النضال العربى	١٥	ديمقراطية الشعب	٢٨
عهد محمد على	١٦	الاتحاد الاشتراكى العربى	٢٩
قوة الشعب	١٦	العمال والفلاحون فى التنظيمات	٢٩
فشل ثورة ١٩١٩	١٧	السياسية	٢٩
الباب الرابع		السيادة للشعب	٣٠
درس النكسة	١٩	جهاز سياسى جديد	٣٠
		القيادة الجماعية	٣٠
		التنظيمات الشعبية	٣٠

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حرية النقد	٣١	مجال جديد لرأس المال الوطني	٤٥
تعديل مناهج التعليم والقوانين	٣١	أهداف قوانين يوليو سنة ١٩٦١	٤٥
الباب السادس		الباب الثامن	
حتمية الحل الاشتراكي	٣٣	رأس المال الاجنبي	٤٦
مواجهة التحدي	٣٤	تكافؤ الفرص بين المواطنين	٤٦
عدالة التوزيع	٣٤	مقومات المجتمع الاشتراكي	٤٦
ملكية الشعب لادوات الانتاج	٣٤	دور القوات المسلحة	٤٧
التخطيط الاشتراكي	٣٥	مبادئ المجتمع الجديد	٤٨
القطاع العام	٣٥		
التجارة	٣٦	التطبيق الاشتراكي ومشاكله	٤٩
في مجال المال	٣٧	فلسفة العمل الوطني	٤٩
في المجال العقاري	٣٧	النقد الذاتي	٤٩
قوانين يوليو سنة ١٩٦١	٣٨	أخطاء يجب تجنبها	٥٠
ما هو التأميم	٣٨	العلم والمجتمع	٥٠
طريق الاشتراكية وطريق	٣٩	الطاقات الزوحيية	٥١
الرأسمالية		الباب التاسع	
الباب السابع		الوحدة العربية	٥٣
الانتاج والمجتمع	٤٣	أسس الوحدة العربية	٥٧
التطبيق العربي الاشتراكي	٤٣	مستوليه الجمهورية العربية	٥٨
مستوليه العمال	٤٤		



١٥٧ شارع عبيد - روض القرج
تليفون : ٥٣٤٦ - ٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥